الأمم المتحدة

E/CN.6/2014/NGO/149

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
9 December 2013
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة المؤتمر العالمي الرابع للمرأة ودورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام للقرن ٢١": تنفيذ الأهداف والإجراءات الاستراتيجية المتخذة في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ المزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدَّم من هيئة سُد وند للسياسة الإنمائية وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يتم تعميمه طبقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

230114 220114 13-60472X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البيان

تُعرب هيئة سُد وند للسياسة الإنمائية وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري خاص منذ عام ٢٠٠٩ وتعمل في مجال حقوق العاملين والعلاقات التجارية المنصفة والتنمية العالمية المستدامة، عن ترحيبها بالمناقشة المتعلقة بالتحدّيات والمنجزات في إطار تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية للنساء والفتيات في الدورة الثامنة والخمسين للجنة وضع المرأة.

ومن منطلق التسليم بأهمية الجهود الجماعية المبذولة من أجل الحدّ من الفقر وإقرار الحقوق المتساوية للنساء والفتيات من خلال متابعة الأهداف المشتركة، فقد رأينا أن جدول أعمال الأهداف الإنمائية للألفية تشوبه سلبيات خطيرة لا ينبغي أن تتكرر ضمن إطار عمل لما بعد عام ٢٠١٥ في المستقبل. وقد وجّهت منظمات نسائية في جميع أنحاء العالم انتقاداً إلى الأهداف الإنمائية للألفية وجاء ذلك بالذات للأسباب التالية:

- أنها لم تنبع من إطار حقوق الإنسان
- أن ثمة غياباً لمنظور جنساني على مستوى جميع الأهداف
- أنها تتبع نهجاً من أعلى إلى أسفل بغير مشاركة من جانب المجتمع المدني
- أنها لا تتصدّى لحالات اللامساواة وعلاقات القوة على مستوى العالم

إن غياب الإرادة السياسية بما يستلزمه التصدّي للأسباب الجذرية للفقر، ومنها مثلاً علاقات القوة غير المتكافئة وممارسة العنف، فضلاً عن تضييق الحيّز السياسي العام بسبب نفوذ الشركات عبر الوطنية والأشكال المنهجية للتهميش/التمييز واستغلال فئات من البشر، وخاصة النساء اللاتي لا يزلن يواجهن أشكالاً متعددة من السيطرة الأبوية على أجسادهن وعلى ما يضطلعن به في مجالات الإنجاب والعمل، إنما يمثّل الأسباب الرئيسية التي جعلت التقدّم المتحقق لا يزال خاضعاً إلى تهديد مستمر.

ثم إن ما وقع مؤخراً من أزمات مالية واقتصادية، فضلاً عن برامج التقشُّف وتغيُّر المناخ والأشكال المختلفة للتدمير الواسع النطاق للبيئة الطبيعية (ومن ذلك مثلاً ما يتم من خلال الصناعات الاستخراجية والاستيلاء على الأرض) كان له أثر سلبي على حياة النساء وبخاصة ما يتعلّق بسُبل معيشتهن على مستوى العالم كله. كما أن سياسات النيولبرالية العالمية تؤدّي إلى تدمير شبكات التكافل والسلامة ضمن نطاق المجتمعات، فضلاً عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها عناصر فاعلة مختلفة مما أدّى بدوره إلى تغذية المواقف المتطرفة التي يشهدها شمال وجنوب العالم مما يسهم كذلك بأثر سلبي يلحق بحقوق المرأة.

إن إطار ما بعد عام ٢٠١٥ لا بد وأن يقوم على أساس نهج مستند إلى الحقوق ويركِّز على المساواة بين الجنسين وعلى حقوق المرأة والفتاة وتمكينهما. ونحن نحيل إلى الإعلان (http://viennaplus20.files.wordpress.com/2013/07/vienna-20-cso-declaration-final-post2.pdf) الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٣ عن مؤتمر منظمات المجتمع المدني، المعقود بالاقتران مع الاجتماع النمساوي الرفيع المستوى من أجل الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لانعقاد مؤتمر ١٩٩٣ العالمي المعني بحقوق الإنسان وما صدر عنه من إعلان وبرنامج عمل فيينا. وقد عَمَد الإعلان إلى تسليط الأضواء على عدد من أهم المتطلبات الجوهرية التي يستلزمها النهوض بحقوق المرأة ومن ذلك مثلاً الحاجة إلى:

- إيلاء الاهتمام للأشكال المتعددة للتمييز، فضلاً عن الصلات القائمة بين الرأسمالية وسيطرة الرجل
- إقرار حقوق المرأة في أن تعيش حياة خالية من العنف
- تعزيز حقوق المرأة في المساواة الاجتماعية والاقتصادية
- معالجة الأسباب الجذرية لهجرة الإناث وحماية حقوق المرأة المهاجرة
- دعم تمتّع المرأة كاملاً بصحتها وبحقها في الصحة وبحقوقها الجنسية والإنجابية
- مواجهة جميع أشكال السلبيات من منطلق الاعتراف بشمولية ما للمرأة من حقوق الإنسان
- تعزيز وصول المرأة إلى ساحة العدالة

إننا على قناعة بأنه من أجل إقرار العدالة الجنسانية وتحقيق التنمية المستدامة، فإن جدول أعمال ما بعد عام ٢٠١٥ لا بد وأن يأتي مختلفاً اختلافاً بيّناً عن الأهداف الإنمائية للألفية بالطرق التالية:

(أ) لا بد وأن يكون إطار عمل شاملاً ومستنداً إلى حقوق الإنسان، ولا بد من احترام ما للمرأة من حقوق الإنسان مع حماية هذه الحقوق وتفعيلها. أما الأعمدة الرئيسية لنَهج يستند إلى حقوق الإنسان، ومن ذلك مثلاً عدم التمييز والمشاركة والتمكين والمساءلة فلابد من وضعها موضع الممارسة لدي تصميم وتنفيذ ورصد الإطار السالف الذكر؛

(ب) لا بد وأن يكون الإطار عالمياً بمعنى أن ينطوي على مسؤوليات عامة ولكنها متباينة. وعلى البلدان الصناعية والبلدان التي تجتاز مراحل انتقالية، فضلاً عن البلدان النامية أن تتحمّل المسؤولية عن النهوض بما للمرأة من حقوق الإنسان؛

(ج) الإطار الجديد لا بد وأن يُبنى على أساس منظور يراعي الجانب الجنساني والتنمية المستدامة بما في ذلك القضايا المتصلة بحقوق العاملين وبالسلام وبالأمن (الإنساني) للمرأة والحوكمة؛

(د) ضرورة التصدّي لحالات عدم المساواة، باعتبار أن حالات عدم المساواة الجنسانية تصيب جميع أنحاء العالم وهي تتجلّى في مظاهر شتّى من بينها، عبء العمل غير المدفوع الأجر الذي تنوء به المرأة وأسلوب توزيع الدخل وأنماط الثروة والاستهلاك، وإمكانيات الحِراك، وإتاحة الموارد والمياه النظيفة والمرافق الصحية، وحقوق الإسكان، وحقوق الصحة الجنسية والإنجابية والتعليم وصُنع القرار والتكنولوجيات؛

(هـ) نحن بحاجة إلى مؤشرات خاصة لكي نضع الأجزاء الأكثر ثراءً من العالم أمام مسؤولياتها عن التدهور البيئي الواسع النطاق الذي يؤدّي إليه ما يتبعونه (ونتبعه نحن) من أساليب الحياة. ولن تتم التنمية المستدامة بغير استعداد سكان الجزء الأغنى من العالم للموافقة على إجراء تخفيض يمكن قياسه في استخدامهم للموارد الطبيعية بما في ذلك، على سبيل المثال وليس الحصر، الطاقة غير المتجددة؛

(و) ينبغي إدراج الشركات عبر الوطنية، فضلاً عن المنظمات المتعددة الأطراف ضمن إطار المساءلة فيما بعد عام ٢٠١٥

والخلاصة أننا نحثّ على أن يضم جدول أعمال ما بعد عام ٢٠١٥ حالة المساواة بين الجنسين وتمكين الفتيات والنساء باعتبار ذلك هدفاً قائماً بذاته ويحتل موقع القمة، فيما يشمل أهدافاً تتصدّى للأسباب الجذرية لحالات اللامساواة بين الجنسين التي لم تتعرّض لها الأهداف الإنمائية للألفية، مع تركيز على العنف الموجّه ضد المرأة وإيلاء اهتمام خاص للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للمرأة. وثانياً، فإن المساواة بين الجنسين وحقوق النساء والفتيات وتمكينهن بحاجة إلى تعميمها عبر جميع الأهداف الإنمائية مستقبلاً، بما يضمن إيلاء اهتمام محدَّد لكل قطاع مع جمع البيانات مصنّفة على أساس الجنس والعمر، فضلاً عن رسم أهداف ومؤشرات مراعية للناحية الجنسانية.

إن إنجاز المساواة بين الجنسين وإقرار حقوق النساء والفتيات وتمكينهن فيما بعد عام ٢٠١٥ يقتضي طرح مجموعات واضحة من الأهداف والغايات القابلة للقياس والمحدَّدة زمنياً وتتسم بطابع كيفي، فضلاً عن اتسامها بطابع تحويلي من الناحية الجنسانية مع تزويدها بآليات فاعلة للأخذ بنهج الحكم الرشيد في جميع البلدان وشمول ومشاركة المجتمع المدني ثم التمثيل المتكافئ للمرأة ورسم سُبل واضحة ومحدَّدة للتنفيذ، إضافة إلى الأخذ بميزنة مراعية للنواحي الجنسانية (بما في ذلك نُظم للإيراد والإنفاق).